”النزاهة مكون أساسي في عصر التعقيد والفرص“

المنتدى العربي الثاني لتعزيز الشفافية والحكم الرشيد

التوصيات الختامية

عقدت المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية ومنظمة الشفافية الدولية، المنتدى العربي الثاني لتعزيز الشفافية والحكم الرشيد حول " النزاهة مكون أساسي في عصر التعقيد والفرص "، خلال الفترة من 10 – 12 سبتمبر 2024، في بغداد – جمهورية العراق، تحت شعار النزاهة مكون أساسي في عصر التعقيد والفرص، وذلك بالتعاون مع هيئة النزاهة الاتحادية بجمهورية العراق، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق، وبتمويل من الاتحاد الأوربي، وبرعاية دولة رئيس مجلس الوزراء المهندس/ محمد شياع السوداني – جمهورية العراق.

وبحضور عدد 320 مشارك ومشاركة، من 29 دولة عربية وأجنبية (جمهورية العراق، دولة الكويت، المملكة المتحدة -بريطانيا، الولايات المتحدة الامريكية ، كينيا ، فرنسا ، جمهورية السودان، جمهورية الصومال الفيدرالية ، السويد، مدغشقر، الجمهورية اليمنية ، الجمهورية الجزائرية ، ايرلندا، المملكة الأردنية الهاشمية ، دولة ليبيا ، جمهورية مصر العربية، رواندا ، دولة فلسطين، روسيا ، فلندا ، تركيا، ألمانيا، الجمهورية اللبنانية ، المملكة المغربية ، سلطنة عمان، دولة قطر ، هولندا ، الجمهورية التونسية ، مملكة البحرين)، بالإضافة إلى عدد من الأكاديميين والأكاديميات والباحثين والباحثات والمتخصصين والمتخصصات من المراكز البحثية والجامعات العربية، والعديد من المنظمات الدولية.

Co-Funded by the European Union
بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي

التوصيات

1 الحوكمة الرشيدة والشفافية

على الحكومات:

- تبسيط الإجراءات واعتماد برامج الحكومة الإلكترونية يهدف إلى تعزيز كفاءة الخدمات العامة وتقليل فرص الفساد من خلال إزالة البيروقراطية وتوفير الشفافية. وينبغي للحكومات أيضًا تعزيز نظم المحاسبة والإشراف الإلكتروني لضمان نزاهة التعاملات المالية والإدارية.
- نشر اللوائح التنفيذية والقوانين يجب أن يكون بشكل سريع وواضح للجمهور لضمان الفهم المشترك وتحقيق شفافية التطبيق، ما يقلل من فرص الاستغلال وسوء التأويل.
- التعاون بين القطاعين العام والخاص يتطلب إنشاء شراكات استراتيجية تركز على تحقيق تكامل المصالح بما يعزز التنمية المستدامة، ويحول دون وجود مصالح متضاربة بين الطرفين. يجب وضع آليات تعاون تشمل تبادل الخبرات وبناء القدرات بين القطاعين.

على المجتمع المدني:

- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في وضع الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد يجب أن يكون ضمن إطار قانوني يسمح بحرية التعبير والرقابة الفعالة. يُفضّل أن يتم إشراك مؤسسات المجتمع المدني في كل مراحل التخطيط والتنفيذ لضمان ممارسات شفافة ومستدامة.
- تعزيز قدرات المجتمع المدني يمكن تحقيقه من خلال برامج تدريبية وتمويلية تركز على تحسين الأدوات اللازمة للمساءلة المجتمعية، مثل قدرات التحليل، التحقيق، والإبلاغ عن الفساد.

على القطاع الخاص:

- تعزيز الحوكمة الداخلية للقطاع الخاص يتطلب وضع معايير واضحة للشفافية والمساءلة ضمن هياكل الشركات. هذه المعايير تشمل إصدار تقارير سنوية حول الممارسات المالية، والامتثال لقوانين مكافحة الفساد، والتأكد من أن الحوكمة تعزز ثقة المستثمرين والمستثمرات والمجتمع.

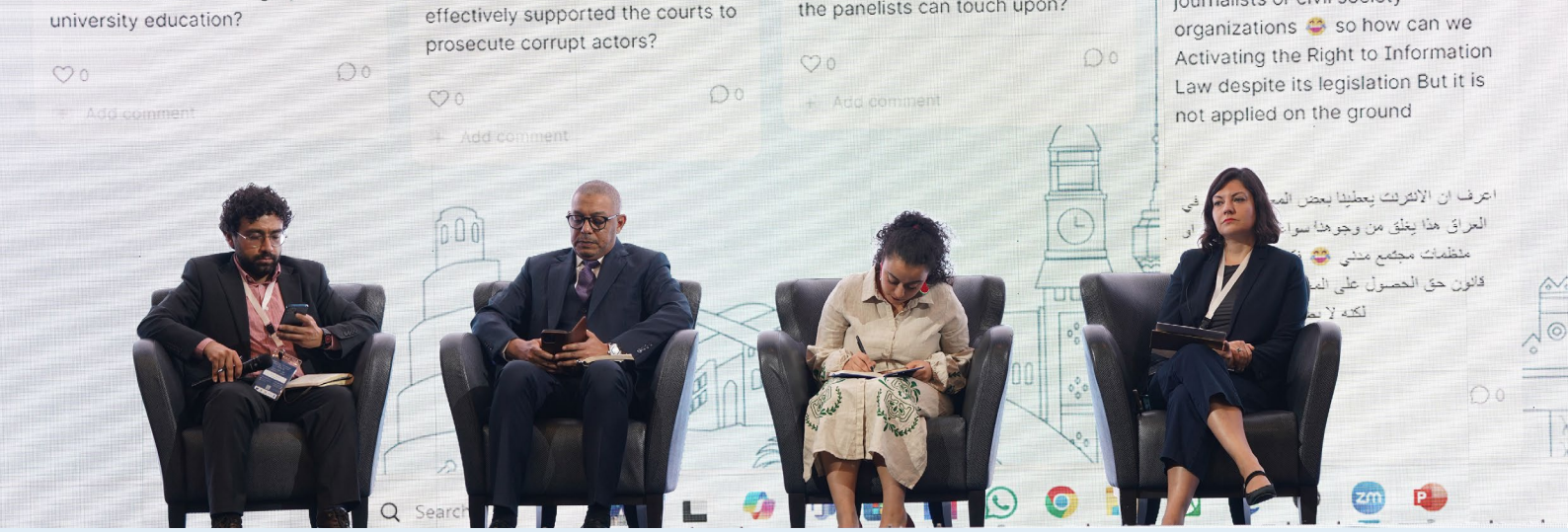

2 التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الفساد

على الحكومات:

- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي من خلال وضع اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات حول مكافحة الفساد. يجب أن تشمل هذه الاتفاقيات أيضًا التنسيق في التحقيقات العابرة للحدود وتفعيل مذكرات التفاهم بين هيئات مكافحة الفساد.
- تبادل الخبرات يشمل تنظيم منتديات وورش عمل إقليمية ودولية تجمع الهيئات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتبادل أفضل الممارسات والمبادرات الرائدة في مكافحة الفساد، مما يسهم في بناء قاعدة معرفية مشتركة وتحقيق تقدم فعلي على المستوى الإقليمي.
- إنشاء مرصد عربي للنزاهة والشفافية كمنصة إقليمية لجمع وتحليل البيانات حول جهود مكافحة الفساد في الدول العربية. سيكون هذا المرصد أداة لتقييم فعالية التشريعات والسياسات القائمة وتقديم توصيات لتحسينها.

3 الرقمنة والأمن السيبراني

على الحكومات:

- تعزيز البنية التحتية الرقمية يستدعي استثمارات ضخمة في التكنولوجيا الحديثة، مثل نظم الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، والتي من شأنها أن توفر بنية تحتية قوية لتمكين الحوكمة الرقمية. كما يجب تطوير منصات لتقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، ما يسهل متابعة الأداء ويقلل من فرص التلاعب.
- رفع الوعي العام حول الرقمنة يشمل إطلاق حملات توعية على مستوى وطني تهدف إلى تعزيز القدرات الرقمية للمواطنين ورفع مستوى الثقة باستخدام الأدوات الرقمية في التعامل مع الخدمات الحكومية. من شأن ذلك تقليل مقاومة التغيير وزيادة التبني السريع للتقنيات الجديدة.
- الأمن السيبراني يجب أن يكون جزءًا من استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، مع تطوير قوانين وآليات لحماية البيانات الشخصية والمؤسساتية من الهجمات الإلكترونية. كما يجب بناء قدرات وطنية متقدمة في التصدي للتهديدات السيبرانية من خلال التعاون مع الخبرات الدولية.

4 مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد

على الحكومات:

- توفير المساحة الكافية للمجتمع المدني للعمل بحرية في مراقبة تنفيذ سياسات مكافحة الفساد والمشاركة في وضعها هو أمر أساسي. هذا يتطلب من الحكومات ضمان عدم تقييد الوصول إلى المعلومات أو الحد من الحريات العامة، مما يشجع على التفاعل الإيجابي بين الحكومة والمجتمع المدني.
- تسهيل وصول المجتمع المدني إلى مصادر تمويل شفافة ومحايدة لدعم مبادرات مكافحة الفساد، مع ضمان التزام هذه المنظمات بالشفافية في تقاريرها المالية.

على المجتمع المدني:

- استخدام وسائل الإعلام وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي كأدوات قوية للتوعية والإبلاغ عن الفساد. يجب أن يركز المجتمع المدني على بناء تحالفات محلية وإقليمية لتعزيز حملات المناصرة ضد الفساد.
- بناء شبكات تضم كافة الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، لضمان تمثيل كافة الأطراف ذات المصلحة ودفع جهود مكافحة الفساد إلى الأمام.

5 الإعلام ودوره في مكافحة الفساد

على الحكومات والمجتمع المدني:

- تعزيز دور الإعلام في مكافحة الفساد يتطلب تشجيع الصحافة الاستقصائية وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالفساد. يجب أن تكون هناك حماية قانونية للصحفيين الذين يعملون في مجال التحقيقات المتعلقة بالفساد.
- ضمان دقة المعلومات المنشورة يتطلب من وسائل الإعلام العمل وفق معايير مهنية عالية والتأكد من صحة مصادرها قبل نشر أي معلومات قد تؤثر على الرأي العام. كما يجب التعاون مع الهيئات الحكومية لضمان الشفافية وتدفق المعلومات بحرية.

6 الشفافية في المؤسسات العامة والمالية

على الحكومات:

- تعزيز الشفافية في إدارة الأموال العامة من خلال نشر تقارير دورية ومفصلة عن الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة. يجب أن تكون هذه المعلومات متاحة للجميع بطريقة سهلة ومباشرة لضمان المراقبة العامة.
- تطوير نظم مالية حديثة تعتمد على الشفافية والمحاسبة مثل الميزانية الشفافة، التي تسمح للمواطنين بمراقبة كيفية استخدام الأموال العامة ومتابعة تنفيذ المشاريع الحكومية.

7 حماية المبلغين والمبلغات عن الفساد

على الحكومات:

- وضع قوانين لحماية المبلغين والمبلغات عن الفساد تشمل توفير آليات آمنة لتقديم البلاغات وحماية هوية المبلغين والمبلغات لضمان سلامتهم الجسدية والنفسية. يجب أن تشمل هذه القوانين تدابير لمعاقبة من يثبت تورطهم في إيذاء المبلغين أو تهديدهم.
- تنظيم حملات توعية وطنية تسلط الضوء على أهمية الإبلاغ عن الفساد واعتباره واجبًا مدنيًا، مما يعزز الثقة في الآليات المتاحة لذلك.

8 تمكين النساء في مكافحة الفساد

على الحكومات:

- تعديل التشريعات المتعلقة بحقوق النساء لضمان تحقيق العدالة وحمايتهن من الفساد والابتزاز الجنسي. يجب أن تشمل هذه التعديلات تمكين النساء من المشاركة الفعالة في الكشف عن الفساد.
- ضمان وصول النساء إلى مناصب قيادية على أساس الكفاءة والمساواة، مع تطوير سياسات تمنع التمييز والفساد في اختيار القيادات النسائية.

على المجتمع المدني:

- تنظيم حملات توعية قانونية حول الفساد تستهدف النساء وتشجعهن على الإبلاغ عن الانتهاكات والمشاركة في الجهود الوطنية لمكافحة الفساد.

9 القطاع الخاص ودوره في مكافحة الفساد

على الحكومات:

- وضع تشريعات تحفز القطاع الخاص على الالتزام بالشفافية ومحاربة الفساد، بما في ذلك تطبيق حوكمة داخلية تركز على الشفافية والمساءلة.
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد من خلال تنظيم برامج تعاون تهدف إلى تعزيز النزاهة في المعاملات المالية والتجارية.

على القطاع الخاص:

- تبني سياسات واضحة وصارمة لمكافحة الفساد داخليًا، بما يشمل التزام الشركات بمعايير الشفافية في جميع جوانب عملها وإصدار تقارير دورية عن ممارساتها المالية والإدارية.

10 مشاركة الشباب في مكافحة الفساد

على الحكومات:

- تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار الوطني فيما يتعلق بمكافحة الفساد من خلال تضمينهم في اللجان والمؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد.
- إدماج مفاهيم مكافحة الفساد في المناهج التعليمية من المرحلة الابتدائية حتى الجامعية، مما يخلق وعيًا مبكرًا لدى الشباب بأهمية النزاهة والشفافية.

على المجتمع المدني:

- دعم المبادرات الشبابية الهادفة لمكافحة الفساد من خلال تقديم المنح والتمويل اللازم للمشاريع التي يقودها الشباب.
- إنشاء منصات تفاعلية تتيح للشباب تبادل الأفكار والخبرات حول كيفية مكافحة الفساد في مجتمعاتهم المحلية.

على القطاع الخاص:

- تطوير برامج تدريبية موجهة للشباب تركز على تنمية مهاراتهم في مجالات الشفافية والنزاهة، وربطهم بمشاريع ومبادرات ذات تأثير مجتمعي.

على الشباب:

- المشاركة الفعالة في الخطاب العام حول مكافحة الفساد، والتطوع في المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز النزاهة في المؤسسات العامة والخاصة.

11 التدريب وبناء القدرات لمكافحة الفساد

على الحكومات والمؤسسات:

- إنشاء مراكز تدريب متخصصة في مكافحة الفساد والشفافية تهدف إلى بناء قدرات الموظفين الحكوميين والمجتمع المدني، وتمكينهم من استخدام الأدوات القانونية والتكنولوجية لمكافحة الفساد.
- تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية حول التحقيق في قضايا الفساد وآليات الإبلاغ عن المخالفات.

12 دعم الشفافية في المجال المالي والاقتصادي

على المؤسسات المالية:

- تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية من خلال اعتماد تقنيات حديثة كالتحليل البياني والتحقق الإلكتروني للحد من الفساد المالي.
- تشجيع الشفافية في المعاملات البنكية وربط القرارات المالية بالمعاملات الرقمية لضمان وضوح التعاملات ومنع التلاعب.

13 مراعاة الفئات المستضعفة في مكافحة الفساد

على الحكومات والمجتمع المدني:

- توفير آليات شفافة تحمي الفئات المستضعفة، مثل النساء والأطفال، من الاستغلال في إطار الفساد. يجب أن تتضمن هذه الآليات تدابير حماية قانونية واجتماعية تضمن عدم تعرضهم للتمييز أو الاستغلال.
- إشراك هذه الفئات في وضع سياسات مكافحة الفساد لضمان أن تكون السياسات متوافقة مع احتياجاتهم وحمايتهم من التلاعب.

14 إدارة الموارد الطبيعية والحوكمة الرشيدة

على الحكومات:

- تعزيز الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية من خلال اعتماد نظم حوكمة متقدمة تركز على الشفافية في تخصيص واستغلال الموارد.
- تطوير آليات تعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان استغلال الموارد بشكل عادل ومستدام، مع مراعاة التحديات البيئية والمناخية.